الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

16 **ربيع ثاني** 1439 –3 **يناير** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

بعد أن استغرق إعداده 10 سنوات .. ترقب لإقرار نظام الوقاية من الإيدز

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
https://sabq.org/QLdGmt

عبدالله البرقاوي - الرياض 0 735,239

يحظى ملف مشروع نظام الوقاية من مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب "الإيدز"، وحقوق المصابين بالمرض وواجباتهم، باهتمام الجهات المعنية، وذلك بعد أن خضع للإعداد سنوات طويلة تتجاوز 10 سنوات، وتمّت معالجة التباين بين مجلسَي الوزراء والشورى حول بعض مواد النظام قبل أشهر قليلة.

ينتظر أن تنظر الجهات المعنية، قريباً، في إقرار النظام الذي تقدّمت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعقدت ورش عمل عديدة بشأنه خلال السنوات الماضية.

وكان مجلس الشورى قد وافق قبل أشهر عدة، على عددٍ من التعديلات على مشروع النظام الذي يضمن حقوق المصابين بالمرض وواجباتهم وضمان التعليم والعمل.

وتتضمّن مواد النظام المقترح تطبيق فحص اختبار الإيدز على المتقدمين للكليات والمعاهد الصحية المدنية والعسكرية، والمتقدمين لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي الذين يتقدمون للوظائف العسكرية، إضافة إلى فحوص ما قبل الزواج والنساء الحوامل.

ومنعت مواد النظام فصل المصاب بمرض "الإيدز" من عمله، بسبب مرضه، إلا إذا ثبت تعمّده نقل العدوى إلى غيره أو الإساءة أو إلحاق الأذى بالآخرين، وحذّرت إحدى مواده من منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة، ولا يجوز منعه من حق متابعة تعليمه.

ونصّ النظام على حق ضحايا الإصابة بالفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدُّم بطلب التعويض عن ضرر الإصابة، كما نصّت المواد على عزل المصاب أو تحديد إقامته في منشأة صحية بناءً على توصية الطبيب المختص، إذا كانت حالته تُوجب ذلك أو كانت تشكل خطراً على غيره، وإذا كان المصاب محكوماً عليه، فيجب عزله عن السجناء وتقدم له العناية اللازمة وتحدّد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته.

وحسب المشروع المقترح، يتم ترحيل المقيمين المصابين بفيروس الإيدز بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم أو أيّ بلد آخر يختارونه، ويعاقب كل مَن يخل بأحكام النظام المقترح لنظام الوقاية من العوز المناعي المكتسب، بغرامة مالية لا تتجاوز100 ألف ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام أو بكليهما، ولا يخل ذلك بحق المتضرّر في المطالبة بالتعويض لدى المحكمة المختصّة.

ودعا النظام إلى المحافظة على سرية المعلومات الخاصّة بالمصابين بمرض الإيدز، وشدّد على جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها بالمحافظة على السيرة ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المحدّدة في النظام، ويحظر كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضدّ المصابين ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم.

"الوزراء × يوافق على قانون الوقاية من × الايدز"

المصدر: جريدة صدى الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
https://www.slaati.com/2018/01/02/p958844.html

نايف السالم- صدى

وافق مجلس الوزراء، اليوم الثلاثاء، خلال الجلسة المنعقدة بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، على مشروع قانون نظام الوقاية من مرض " الأيد ز " ، وحقوق المصابين وواجباتهم.

واستغرق تجهيز القانون 10 سنوات، وتقدّمت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ويضمن حقوق المصابين بالمرض وواجباتهم وضمان التعليم والعمل.

الحياة
AL HAYAT

هيئة حقوق الإنسان!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Opinion/taghreed-altassan/26455651

تغريد الطاسان

حقوق الإنسان أصبحت ذات سمة عالمية، وأصبحت المحافل الدولية تهتم بها، وتعاقب كل من ينتهكها من قريب أو بعيد، بل وتفرض عليه عقوبات معينة بسبب ذلك.

للأسف أن بعض منظمات حقوق الإنسان الأهلية والدولية عالمياً، استغلت هذا الأمر وبدأت في خلق تقارير مبالغ فيها، أو أنها مختلقة، وتجيش جيوشها الإعلامية لذلك، فتتناقلها كل وسائل الإعلام المغرضة التي تبحث عن أي شيء تبث من خلاله سمومها وحقدها.

ما كانت تتعرض له بلادنا، وما زالت، من حملات تسيء إليها وتظهر للعالم صورة غير حقيقية عنها، يجعلنا نتساءل: لماذا نسمح لهؤلاء بالتطاول علينا والكذب والافتراء على مناشطنا وحراكنا؟ لماذا نحن دائماً نمارس رد الفعل ولا ننشئ فعلاً يجعلهم بلا حراك ولا صدقية؟ وللأسف دائماً نتأخر في لجمهم، فيتكاثر دجلهم، فيصبح ردنا أقل تأثيراً وفاعلية.

التعامل مع مثل هذه القضايا يحتاج إلى احترافية عالية في الأداء والحضور، ويحتاج إلى أصوات تستشرف وتستطيع قلب الطاولة، وتفعل ما بوسعها لكي يبقى كل شيء على ما يرام. الفردية والاجتهاد ليسا حلاً، ومواقع «تويتر» وحدها لن تغير المعادلة.

ولأن ملف حقوق الإنسان هو الذي يستثير عواطف الناس ويؤججها، ويجعل الشعوب والمثقفين ينتبهون إليها ويبدؤون رسم صورة مغايرة عنا، فنصبح متهمين بلا جريمة.

من يشاهد سكوت العالم الدولي بمؤسساته وهيئاته وحكوماته عن جرائم تختص بحقوق الإنسان لدول كإسرائيل وإيران وتركيا وغيرها يعلم حينها أن إدارة مثل هذا الملف تحتاج إلى شياطين وليس إلى ملائكة.

نحن في بلادنا، منذ أكثر من عقد من الزمن، نملك جمعية أهلية لحقوق الإنسان وأنشأنا هيئة مستقلة بذلك، ولكن للأسف نتاج هاتين المؤسستين ما يزال أقل من المأمول، وبخاصة الهيئة التي من المفترض أن تكون واجهتنا أمام العالم الخارجي، لتصنع لها ثقافة وحضوراً في الداخل يجعلنا نطمئن إلى أن هناك من يهتم بحقوق الإنسان عندنا، ويخاف على وطننا أن تمس سمعته خارجياً من خلال هذا الملف.

لو سألنا أي مهتم بحقوق الإنسان عندنا عن علاقته بالهيئة، لسمعت عن جفاء وفجوة لا نعرف لها سبباً، وهذا يجعلنا نتساءل: ما الدور المنوط بالهيئة في الداخل والخارج؟ ما هو موقفها من بعض القضايا المحلية التي يتداعى الناس ويتحاورون في شأنها؛ كحساب المواطن مثلاً، وارتفاع الأسعار، والضريبة المضافة، وقضايا الإسكان والصحة، وما يحدث لأطفالنا في الـ«سوشل ميديا» من انتهاكات واستغلال، وما يعانيه أبناء المطلقات من جور هنا وهناك، وضعف تشريعات لا تنصفهم، وملف زواج القاصرات أكبر دليل على ذلك، وما زال كثيرون يشتكون من بطء الإجراءات في استرداد الحقوق وعدم فاعلية الفروع للهيئة في المناطق في زرع الطمأنينة لدى قاصديها؟

ما نراه أخيراً أن «وسوماً» معينة في «تويتر» أعادت حقوقاً مسلوبة إلى كثيرين بجهود أفراد، وكالعادة الهيئة تتدخل بعد أن يظهر الأمر إعلامياً وتمارس حضوراً باهتاً لا يليق بها.

لابد أن تعلم الهيئة أن حضورها في الداخل سيضمن لها نجاحات متعددة في الخارج، وستستطيع مجاراة الكل باحترافية ومهنية عالية، وتضمن وجود صوت مساند لها في كل ميدان.

نريد من الهيئة ألا تتحول إلى جهة دوامها محدد ونظامها متشابك! نريدها أن تكون مقصد كل خائف وتغيث كل ملهوف، نريدها أن تفتح باباً للمتطوعين والمتطوعات ليقوموا بخدمات لكثيرين، من خلال الاتصال والإرشاد والتوجيه والدفاع وتوفير كل مصادر الأمان بها.

مشكلة أن نشعر بأن حقوق الإنسان عندنا تحولت إلى روتين ممل، وغرقت في بيروقراطية مهلكة، وفقدت تلك الروح التي تنتصر على كل شيء لأجل ذاك الإنسان البسيط الذي يملك كل الحق وهو يعيش في وطن الرخاء والنماء والعز والكرامة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يوافق على استراتيجية الدفاع الوطني.. ونظام الوقاية من "الإيدز"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26460401

وافق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المحضر المعد في مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم (1033) وتاريخ 4 / 3 / 1439هـ على استراتيجية الدفاع الوطني، كما وافق خلال جلسته في الرياض أمس (الثلثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (170 / 71) وتاريخ 25 / 1 / 1434هـ، ورقم (144 / 47) وتاريخ 24 / 10 / 1438هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (19 - 10 / 37 / د) وتاريخ 6 / 7 / 1437هـ على نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الرسالة الشفوية التي بعثها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والرسالة التي تسلمها من عاهل المغرب الملك محمد السادس، ومحادثاته مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، ورئيس وزراء تركيا بن علي يلدريم. كما أطلع المجلس على فحوى الاتصالات التي أجراها بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مقدراً ما عبر عنه قادة تلك الدول من إدانات لمحاولة ميليشيا الحوثي الانقلابية استهداف مدينة الرياض بصاروخ باليستي، واستنكار لهذه المحاولة الإجرامية التي تمثل اعتداءً سافراً على سيادة المملكة واستهداف منطقة مأهولة بالسكان، وما عبروا عنه من رفض لتعرض المملكة لأي تهديدات أمنية، وتقدير لحكومة المملكة على ما بذلته وتبذله في مجال مكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف، وجهودها الإنسانية والإغاثية، وتأكيد ضرورة تنبيه المجتمع الدولي لدور النظام الإيراني التخريبي المهدد للسلم والاستقرار في المنطقة.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة – بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء، استعرض مستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية، وجدد في هذا السياق إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للانفجارات التي وقعت في العاصمة الأفغانية كابول، والانفجار الذي وقع في متجر بمدينة سان بطرسبرج الروسية، والهجوم الإرهابي على كنيسة بحلوان جنوب القاهرة، وتعبيرها عن العزاء والمواساة لذوي الضحايا، ولحكومات وشعوب تلك الدول، وتأكيد وقوفها مع الدول كافة ضد تلك الأعمال الإرهابية الآثمة.

لتعاون مع اليابان والفيليبين

في القطاع الصحي

أفاد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، بأن مجلس الوزراء اطلع على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درسها وانتهى إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى قم (178 / 56) وتاريخ 20 / 1 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تعاون بين وزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والعمل والرفاه باليابان للتعاون في مجال الرعاية الصحية، الموقعة في مدينة طوكيو بتاريخ 15 / 6 / 1438هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفيليبيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في الفيليبين للتعاون في المجالات الصحية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية، لاستكمال الإجراءات النظامية.

اتفاق مع الكاميرون في خدمات النقل الجوي

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (179 / 57) وتاريخ 21 / 1 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية والكاميرون في مجال

خدمات النقل الجوي، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 8 / 6 / 1438هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك، كما وافق مجلس الوزراء على أن يكون وزير البيئة والمياه والزراعة رئيساً لمجلس إدارة شركة الماء والكهرباء، على أن يكون ذلك لدورة واحدة فقط.

الموافقة على تنظيم «مؤسسة الري»

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للري، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (15 - 4 / 39 / د) وتاريخ 2 / 4 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المؤسسة العامة للري. واطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لكل من: معهد الإدارة العامة، ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة عن أعوام مالية سابقة، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

"التعليم": السماح بدخول الفرق الإسعافية للمدارس

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26457815

الرياض - «الحياة»

طالبت إدارة تعليم الرياض وحداتها ومنشآتها التعليمية للمدارس بنين وبنات بالسماح بدخول فرق وزارة الصحة في حال الطوارئ، إذ وجّه المدير العام للتعليم في منطقة الرياض حمد الوهيبي جميع مكاتب التعليم والمدارس الحكومية والأهلية بالمنطقة بتمكين فرق وزارة الصحة من دخول المدارس في حال الطوارئ، ويأتي التوجيه في إطار التعاون بين وزارتي التعليم والصحة وبناءً على ما أقرته اللجنة الوطنية للصحة المدرسية في اجتماعها الأول من تعزيز التعاون بين الوزارتين في تنفيذ الخطط والبرامج الصحية.

وأكد الوهيبي على جميع المكاتب والمدارس ضرورة تمكين طبيب وممرض المركز الصحي الذي تتبع له المدرسة من دخولها أثناء وقت الدوام الرسمي بعد إبراز بطاقة العمل وخطاب من إدارة المركز الصحي يتضمن السماح للفريق الطبي بدخول المدرسة والعمل على تسهيل مهمة الفريق في تنفيذ البرامج الصحية والوقائية بالتعاون مع المرشد الصحي، كما تضمن التوجيه تمكين الفرق الطبية الوقائية من دخول المدرسة بعد التنسيق مع إدارة التعليم وإدارة الشؤون الصحية بوزارة الصحة والسماح لفرق الهلال الأحمر بدخول المدرسة في حال الطوارئ.

إلى ذلك، أعلنت إدارة تعليم الرياض أمس (الاثنين)، فتح باب الترشح لقادة ووكلاء المدارس للالتحاق ببرنامج «مهارات القيادة الفعالة» الذي يقام بالتعاون مع معهد الإدارة العامة خلال الفصل الثاني للعام الدراسي الحالي. وأوضح مساعد المدير العام للشؤون التعليمية عبدالله الغنام أن البرنامج يقام على فترتين الأولى من 2-1439/6/20، والثانية من 1439/6/23، داعيا قادة ووكلاء المدارس الراغبين في الترشح إلى تعبئة استمارة المفاضلة وإرفاق صورة من بطاقة الهوية الوطنية وإرسالها إلى مكتب التعليم التي تتبع له المدرسة، مشيرا إلى أن مكاتب التعليم ستجري مفاضلة لجميع المتقدمين، بحيث يتم ترشيح اثنين من المتقدمين من كل مكتب تعليم مع ترشيح مشرف قيادة مدرسية من كل مكتب، لافتا إلى أنه على جميع مكاتب التعليم إرسال بيانات المرشحين إلى قسم القيادة المدرسية بإدارة الإشراف التربوي في موعد أقصاه الاثنين 21-4-1439، كما حددت الإدارة عددا من الشروط للترشح منها: ألا يقل تقدير الأداء الوظيفي للمرشح عن ممتاز في آخر عامين، وألا تقل الخبرة عن سنتين في القيادة المدرسية، وألا يزيد عمر المرشح على 50 عاما، وألا يكون المرشح طرفا في قضية قائمة، كما لا يرشح قائد ووكيل من مدرسة واحدة في الفترة نفسها.

إلى جانب ذلك، أصدرت إدارة التعليم تعميماً لجميع الجهات التابعة لها يقضي باعتماد وتطبيق برنامج «راسل» على جميع الإدارات ومكاتب التعليم التابعة لها والتخلص من المعاملات الورقية، وأكد المدير العام للتعليم في منطقة الرياض حمد الوهيبي أنه يتوجب على الجميع التفاعل مع ذلك واعتماده بهدف التسهيل، وإضافة رابط البرنامج على الصفحة

الرئيسة لموقع الإدارة، إذ يمكن طلب اسم مستخدم جديد بتعبئة النموذج المرفق مع التعميم ورفعه لإدارة الاتصالات، مشيرا إلى أن الإدارة اعتمدت هذا التعامل الإلكتروني سعياً منها لسرعة الإنجاز والتخلص من التعاملات الورقية توافقاً مع التحول الوطني وتحقيقاً لتطلعات الرؤية الطموحة 2030.

عضو "شورى" يطالب بـ"كاميرات مراقبة" في مدارس البنين والبنات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26460407

الرياض - «سعاد الشمراني »
طالب عضو في مجلس الشورى السعودي باعتماد برنامج أمني لحماية الطلاب والطالبات، في أوقات الحضور إلى المدارس والانصراف منها، وكذلك خلال وجودهم فيها...
وبرر عضو المجلس اللواء عبدالهادي العمري في تصريح إلى «الحياة» مطالبه بما سماه العبث غير المبرر «بأمن أبنائنا والاستهتار بحياتهم».
وقال: «نرى كثيراً من المشاهد المؤسفة، والمتمثلة بعدم وجود حراس أمن معتمدين ومدربين وقادرين على حراسة الطلاب والطالبات، وتنظيم حضورهم وانصرافهم، إضافة إلى الحد من بعض المشكلات أو الجرائم التي تحدث، وبخاصة بعد الانصراف».
وشدد العمري على ضرورة وضع كاميرات مراقبة في جميع مدارس البنين والبنات في مختلف مناطق المملكة، على أن تكون مرتبطة عملياً بحراس المدارس.
وكانت وزارة التعليم حددت ثلاثة ضوابط لتوظيف كاميرات المراقبة لعملية الرقابة الأمنية لمنشآت المباني المدرسية، قاطعة بذلك الطريق أمام اجتهادات بعض قادة مدارس البنين، الذين قاموا بتركيب كاميرات «مراقبة» داخل فصول الطلاب في بعض مدارسهم، على مستوى إدارات التعليم.
وأكدت الوزارة، في تصريحات سابقة، أن كاميرات الفصول محظورة، فيما حددت ثلاثة ضوابط فقط لتوظيف الكاميرات، أبرزها أن يكون تركيبها للمنظومة الأمنية للمدارس، وليس لمراقبة العملية التعليمية، وتركيبها على الأسوار الخارجية للبنات وليس داخلها، وأن يكون تركيبها بعد استكمال المدارس تركيب تجهيزات السلامة.
وأوضحت الوزارة أن تحديدها شروط استخدام الكاميرات يحفظ حدود استخدامها، كي لا يتم استغلالها لمراقبة العملية التعليمية داخل المدارس الأهلية والعالمية في شكل خاص.
وألمحت الوزارة إلى أن تعزيز الأمن في المدارس، من خلال المراقبة بالكاميرات، لا يستهدف الطالب فقط، فالمعلم يحتاج إلى تعزيز شعوره بالأمن، وبخاصة مع تصرفات بعض الطلبة المراهقين، الذين يعلقون أي فشل تربوي على عاتق المعلمين، بالاعتداء على المعلم أو ممتلكاته.

صحة الطائف تكف يد عدد من الممرضات بعد عبثهن بأحد المواليد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1651388

الطائف - نواف بن خيشوم
أكد المتحدث الرسمي باسم صحة الطائف عبدالهادي الربيعي أنه وفقاً لما تم تداوله من مقطع فيديو لإحدى الممرضات ومشاركة زميلاتها العبث بأحد المواليد فقد حرصت صحة الطائف منذ انتشار المقطع عبر وسائل التواصل رغم عدم تحديد موقعه على التحقق منه حيث ثبت تصويره داخل مستشفى الأطفال وعلى ضوء ذلك شكل مدير صحة الطائف صالح بن سعد المونس في حينه لجنه للتحقيق توصلت إلى تحديد مجموعة من الممرضات يتوقع مسؤوليتهن عن القضية وأوصت اللجنة بكف أيديهن عن العمل فوراً مع استكمال التحقيقات للتثبت.
وأضاف الربيعي نلتزم في صحة الطائف لأسرة الطفل وللرأي العام في حال ثبوت تورطهن بإحالة القضية إلى لجنة مخالفات الممارسين الصحيين لإصدار أشد العقوبات المتاحة والرادعة نظاما مع إعلان ذلك رسميا ولن نتهاون في ذلك لضمان تحقيق العقوبه المناسبه لكل ممارس تسول له نفسه خيانة أمانته المهنية.

الأحوال المدنية: بإمكان كل أم سعودية لديها هوية وطنية أن تصدر سجل أسرة لأبنائها السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1651366

الرياض - فهد اللويحق
أعلنت وكالة الأحوال المدنية اليوم الثلاثاء أنه أصبح بإمكان كل أم سعودية تحمل هوية وطنية ولديها أبناء سعوديين مضافين في سجل والدهم ومرتبطين بسجلها، وذلك حسبما أعلنت الأحوال المدنية عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" في تغريدة حول سجل الأسرة للأمهات.
يذكر أن سجل الأسرة للأمهات يساهم في الحد من إشكالية تعنت بعض الأباء بالاحتفاظ بالوثائق الثبوتية للأبناء نتيجة الخلافات الأسرية، كما أنه يغني الأم من حمل الوثائق الثبوتية الأخرى التي توضح ارتباطها بالأبناء كشهادات الميلاد، فجميع البيانات مدونة بالسجل.

73 % يؤكدون: الزوج أبرز ممارسي العنف ضد المرأة

التقاليد والمخدرات وغياب العقوبات الرداعة أبرز الأسباب

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555402

علي السهيمي - الرياض

كشفت نتائج استطلاع آراء المجتمع حول العنف ضد المرأة عن اتفاق 73% من المشاركين على أن الزوج أبرز ممارسي العنف ضد المرأة، وقال 90% من المشاركين إن هناك عنفًا ضد المرأة، كما أوضحت النتائج أن العنف النفسي هو الأكثر انتشارًا بنسبة 46.5%، وتم تنفيذ الاستطلاع بالتعاون بين المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام وبرنامج الأمان الأسري الوطني، وبلغ حجم عينة الاستطلاع (1199) مواطنًا جاءت نسبة الذكور 69%، والإناث 31%، ووفقًا للحالة الاجتماعية، بلغت نسبة المتزوجين منهم 80%

وجاءت آراء أفراد المجتمع حول انتشار العنف ضد المرأة بدرجات متفاوتة، حيث أفاد 44% من عينة الاستطلاع أنه قليل، و36% يرون أنه بدرجة متوسطة بينما يرى 10% أنه متزايد، و 9% فقط يرون أنه لا يوجد عنف ضد المرأة، وأكدت 16 % من النساء أن حالات انتشار العنف ضد المرأة كثيرة، بينما 4.5% أوضحن أنه لا يوجد عنف ضد المرأة.

وأوضحت نتائج الاستطلاع أن (العنف النفسي) هو أكثر أنواع العنف انتشارًا ضد المرأة في المجتمع السعودي بنسبة بلغت 46.5%، وقالت 51% من النساء المشاركات في الاستطلاع إن المرأة تتعرض بشكل أكثر للعنف النفسي، بينما تأتي حالات الإهمال بنسبة 27%، ثم العنف الجسدي بنسبة 12% والاستغلال بنسبة 10%

واتفق 73% من أفراد العينة أن الزوج هو أبرز من يمارس العنف ضد المرأة، ونسبة 83% يرون أن المنزل هو المكان الأكثر الذي تتعرض فيه المرأة للعنف، ويرى 25% من أفراد العينة أن بعض العادات والتقاليد هي السبب الأول لانتشار العنف ضد المرأة وأكد ذلك 35% من الإناث، بينما يأتي تعاطي الكحول والمخدرات ثانيًا بنسبة 22%، وجاء غياب العقوبات الرادعة ثالثًا بنسبة 13%

وأوضح الاستطلاع أن نصف أفراد المجتمع لا يعلمون بوجود نظام الحماية من العنف والإيذاء في المملكة، كما أن 61% لا يعلمون ما هي الجهة المختصة بتلقي البلاغات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، و 79% من أفراد العينة لديهم استعداد للإبلاغ عن أي واقعة عنف ضد المرأة، ولكن 83% ليس لديهم معرفة بالإجراءات اللاحقة للإبلاغ.

ويعتقد 49% من أفراد العينة أن النساء المعنفات لا يقمن بالإبلاغ عن حالات العنف التي يتعرضن لها، وأكد 66% من النساء هذا الرأي، وأكد 83% من أفراد المجتمع عدم وجود برامج كافية لتمكين المرأة في المملكة، واتفق مع هذا الرأي 87% من النساء. وأظهر الاستطلاع آراء محايدة حول مدى الحاجة لتقديم برامج لدعم ومساندة المرأة المعنفة بنسبة بلغت 63%.

«نزاهة» تشرك المواطنين في رقابة وتقييم جميع الجهات الحكومية

10 مؤشرات أداء لقياس رضا المراجعين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555401

سعيدالزهراني - الطائف

شرعت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» في إخضاع جميع الجهات الحكومية والمؤسسات بدون استثناء إلى التقييم من قبل المواطنين والمقيمين بشكل آلي من خلال التطبيق الجديد، الذي أطلقته «نزاهة» خلال اليومين الماضيين.

كما أطلقت مشروع البلاغات عن أي فساد مالي وإداري من خلال تطبيق الهيئة الجديد.

وتهدف الهيئة من خلال هذا المشروع إلى تقييم النزاهة والتأكد من تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين.. ووضعت 10 بنود مهمة ستستخدم كمؤشر لقياس أداء الجهات الحكومية من خلال المواطنين والمقيمين، بحيث يكون هناك إشراك للمجتمع في الرقابة وتعزيز النزاهة واتخاذ مايلزم حيال الجهات المخالفة أو التي يوجد عليها ملاحظات بهدف تلافيها ومعالجة القصور والعمل على الارتقاء بالأداء من أجل خدمة أفضل للمراجعين في جميع قطاعات الدولة، كما تهدف الهيئة من خدمة البلاغات إلى التسهيل على المواطنين في إيصال البلاغات المختلفة إلى نزاهة بأسرع وقت ممكن وبكل يسر، إضافة إلى خاصية متابعة البلاغات آليًا من خلال التطبيق ومعرفة الإجراء الذي اتخذ عليها.. وفيما يلي المؤشرات التي سيتم العمل عليها من خلال التقييم المباشر للمراجعين لتلك القطاعات.

وعلمت «المدينة» أن جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات الوطنية ستخضع للتقييم من قبل المواطنين، ولايوجد أي استثناءات لأي جهة كانت نهائيًا، حيث سيتم العمل على التقييم الشامل من قبل المراجعين ومن ثم تقوم «نزاهة» بالعمل على تحليل التقييم واتخاذ مايلزم بما يضمن الالتزام بها، والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه.

وستقوم الهيئة وفقًا لنظامها بإحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الهيئة – التي يتبعها الموظف المخالف- بذلك، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية – وفقا لما يقضي به النظام – في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالا تدخل في مفهوم الفساد، وإذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعدًا مؤسسيًا لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، فستقوم برفع الأمر إلى الملك لاتخاذ مايراه.

«هدف»: الاستفادة من "حافز2" أولا يطيح بفرصة التقديم لـ"حافز1"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555400

أمين رزق

كشف صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» أمس، عن صعوبة الاستفادة من برنامج «حافز 1» البحث عن العمل في حال تمت الاستفادة من «حافز 2» صعوبة الحصول عن عمل. ويحصل المستفيد في برنامج حافز 1 على ألفي ريال شهريا لمدة 12 شهر للمساعدة على مواجهة البطالة، فيما يحصل المتقدم في البرنامج الآخر على 1500 ريال شهريا.

ودعا الصندوق المستفيدين إلى ضرورة أن يكون الحساب البنكي باسم المتقدم ونشيطا، مشيرا إلى أنه في حال الحصول على إنذار يتم الخصم 200 ريال شهرين متتالين من المستفيد. ودعا إلى الالتزام بالتحديث الأسبوعي مرة كل 7 أيام وإتمام المهام المطلوبة لتفادى الإنذارات. ويمكن لمن بلغ 35 – 60 عاما ولا يجد عمل التقديم إلى برنامج حافز صعوبة الحصول على عمل، فيما يمكن للخريج بعد 6 شهور من تخرجه التقديم في حافز البحث عن عمل.

4400 بلاغ تلقتها الصحة في أسبوع

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=325595&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 03-01-2018 1:08 **AM**

استقبلت وزارة الصحة عبر مركز 937 خلال الأسبوع الماضي 37 ألف اتصال، ووصلت عدد البلاغات إلى 4400 بلاغ، فيما تلقى المركز 296 طلباً للنقل من مستشفى إلى آخر، مضيفة أن المركز قدم 17693 استشارة طبية خلال الفترة نفسها، فيما بلغ عدد الاستفسارات 13771 استفساراً، وكان عدد طلبات الإقلاع عن التدخين 1154 طلباً.

استشارات وخدمات

قالت الصحة إن مركز 937 يقدم مجموعة من الخدمات المميزة، تشمل خدمة الاستفسارات عن الخدمات المقدمة من الوزارة، والمعاملات الصادرة والواردة، وكذلك الخدمات الصحية، والاستشارات الطبية، وطلبات النقل بين المستشفيات حسب الحاجة الطبية، والبلاغات والشكاوى على جميع المنشآت الصحية الحكومية والخاصة، كما يتلقى المركز الاتصالات من المرضى، فيما يخص الجانب الصحي الذي تُعنى به الوزارة، إضافة إلى جميع الشكاوى والملاحظات على مدار الساعة، وتمريرها للإدارات المعنية المختصة بالوزارة وفروعها.

تقييم أداء

يعد مركز خدمة 937 أحد أهم المبادرات في الصحة، ويهدف إلى تقديم الخدمات الطبية عبر الاتصال الهاتفي على المركز، ويمكن التواصل من خلال الرقم من جميع أنحاء المملكة، إذ يقوم المركز على مبدأ الاستماع والاستجابة والتنفيذ والتحليل. كما يتم تقييم أداء المناطق في إغلاق البلاغات المقدمة من المواطنين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة؛ إذ ينشر هذا التقييم بشكل أسبوعي، وبمتابعة مباشرة من وزير الصحة.

دراسة المجلس البلدي دعت لتخصيص مسارات ودورات مياه لذوي الاحتياجات الخاصة

ذوو الإعاقة يطالبون بمرافق خاصة والأمانة تستجيب

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4222096

محمد العويس - الهفوف

طالب ذوو الإعاقة بالأحساء بتفعيل الدراسة المقدمة من المجلس البلدي لأمانة المحافظة حول تخصيص مسارات ودورات مياه خاصة بهم بالمحافظة، مؤكدين أن ذلك سيمنحهم فرصة الخروج والاندماج بالمجتمع بشكل أكبر، مثمنين الجهود المبذولة من الجهات ذات الاختصاص.

شريك إستراتيجي

وقال مدير جمعية «الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء» عبداللطيف الجعفري: للمجلس البلدي جهوده الكبيرة وإسهاماته الواضحة معنا في جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء، حيث يعد شريكا إستراتيجيا فاعلا في هذا الإطار. ويعد برنامج «وصول» الذي تزمع الجمعية إطلاقه قريبا بالشراكة مع المجلس مثالا حيا على ذلك.

جهود كبيرة

وأوضح المواطن صالح الملحم- أحد ذوي الإعاقة، قائلا: لا شك أننا -ذوي الاحتياجات الخاصة- بأشد الحاجة لتفعيل مثل هذه المسارات الخاصة حتى يمشي فيها المعاق بكل يسر وسهولة ولا يضايقه دَرج أو مطبات أو غير ذلك فيكون الطريق سهلا وميسرا عليه.

وأما دورات المياه فلا بد أن يكون منها ما هو مخصص لذوي الإعاقة في هذه المسارات وفِي الأماكن العامة أيضا؛ حيث إن عدم وجود مثل هذه الدورات يكون مثبطا لذوي الإعاقة عن الخروج من المنزل مما يقلل من اندماجهم بالمجتمع.وأكد المواطن عبدالله الشمري، من ذوي الإعاقة، أنه لا شك أن مثل هذه الاهتمامات والحرص على تخصيص مسارات ودورات مياه لذوي الإعاقة مطلب وأمنية كل معاق في كل مكان، وأن مثل هذه الاهتمامات من الجهات ذات العلاقة تعتبر محفزا لنا بل وتساهم بشكل كبير في اندماجنا بالمجتمع.

وقال: نحن متفائلون كثيرا برؤية 2030 لما تحويه من خدمة لذوي الإعاقة فيما يخص البنية التحتية، وكل أمنياتنا ألا يكون هذا الحرص مؤقتا ونثق في قيادتنا الرشيدة أنها ستستمر في ذلك.

بادرة جميلة

وأشاد المواطن خليفة السعد من ذوي الاحتياجات الخاصة بالبادرة المقدمة من المجلس البلدي ومن أمانة الأحساء، مطالبا بأن يكون الاهتمام أكبر وأن تكون مثل هذه المسارات ودورات المياه شاملة مختلف الأماكن والمواقع العامة.

استجابة الأمانة

وتفاعلا مع هذا الملف عقد رئيس المجلس أحمد بن إبراهيم الجعفري ورئيس اللجنة المالية والمسؤول عن هذا الملف فهد بن صالح الملحم وممثل شركة متخصصة اجتماعا تنسيقيا لتهيئة عدد من مضامير المشي، حيث تم الاجتماع مع أمين الأحساء م. عادل الملحم، وتم استعراض ما أوصى به المجلس من خدمات متكاملة للمكفوفين والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام لتهيئة مسارات خاصة ودورات مياه وكراس وألعاب خاصة بهم، وأيضا إضافة أجهزة لياقة بدنية وأعمدة (واي فاي) لتكون هذه المماشي متاحة للجميع، وقد قامت الشركة المتخصصة بعمل كتيب يحوي تفاصيل هذه الخدمات وتكلفة كل ممشى على حدة.

الجدير بالذكر أن المجلس سيطرح للقطاع الخاص تهيئة هذه الطرق المخصصة لممارسة رياضة المشي لتنفيذها مشاركة منهم في دعم الخدمات المقدمة للمجتمع.

المفتاح الأمثل للقضاء على الفساد

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36080

عبلة مرشد

ما يجري حاليا من اختلاف الجهات المستقبلة للشكاوى والدعاوى المختلفة من الأفراد، ودون متابعتها من جهة مرجعية خارجية عليا، تُشرف على مسار إجراءات المعاملات وما تنتهي إليه، فإنه يسهم إلى حد كبير في المماطلة والتسيب يتم رصد الفساد الإداري والمالي وغيره من حالات الظلم وانتهاك العدالة الإنسانية والمجتمعية، من عدد من الجهات الرسمية الوطنية المختلفة والمعنية بذلك، والتي تُوّجت مساعيها بإنشاء اللجنة العليا لمكافحة الفساد، إذ تتوزع جهودنا الوطنية في مكافحة الفساد بين قنوات مختلفة وجهات متعددة تتحمل مسؤوليته، وتختلف فيما بينها في آلية متابعة حالات الفساد المختلفة كما تتباين في الفترة الزمنية والمراحل التي تمر بها الحالات التي يتم رصدها أو يُبلغ عنها إلى أن تستكمل إجراءاتها من الحوكمة والمساءلة وصولا إلى إحقاق الحق وتنفيذ القانون العادل فيها بما يتوافق مع الأنظمة والتشريعات الموضوعة وتوجهات القيادة العليا.

إن الفساد والظلم اللذين يجدهما الأفراد بشرائحهم المختلفة في أي مجتمع، وما يتصل بهم من ظروف وحالات تختلف في شدتها وتعقدها بين الأفراد أنفسهم، وبين الجهات المعنية بمتابعة حالاتهم ومدى جديتها وكفاءتها الإدارية ومصداقيتها، فإن ذلك يتطلب التأسيس لمنصة «إلكترونية» وطنية موحدة لمكافحة الفساد، يتم خلالها استقبال كل البلاغات الفردية التي يتقدم بها الأفراد لحالات وظروف مختلفة، سواء عن جهة رسمية أو قطاع مسؤول تخاذل في تنفيذ القانون، أو في تفعيل الإجراءات الإدارية والمالية السليمة بحقه، بحيث تكون تلك المنصة مصنفة إلكترونيا بنظام يحوي جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها، إضافة إلى وجود تصنيفات إضافية مرنة تسمح للفرد بالتقدم عبرها عن حالات مختلفة أو متداخلة ولا يمكنه تصنيفها، وأن يقوم على تلك المنصة كادر وطني متكامل في مؤهلاته، وتمكنه الإداري والمهني والتقني، وبما يحقق الإشراف والمتابعة لجميع حالات الفساد المُبلغ عنها، وبما انتهت إليه، بحيث تُغلق الحالة عند الحسم القانوني فيها وفق النظام والتشريعات الخاصة بها، وبذلك نستطيع توفير كثير من الجهود والأموال الضائعة في مكافحة الفساد، كما يمكننا جني ثمار جهودنا وتطلعاتنا الوطنية في مكافحة الفساد، والذي به نحصد الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة في كل القطاعات.

تتضمن منظومة مكافحة الفساد الرسمية وما يناظرها من جهات رقابية متعددة، هيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، وديوان المظالم، وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، وهيئة حقوق الإنسان، وغيرها من الهيئات والجهات الحكومية الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، سواء كانت هيئة عليا، أو إدارة تابعة ضمن مؤسسة رسمية أو قطاع حكومي أو خاص معني بفض المنازعات وغيره، وإذ إن هناك كثيرا من الأفراد يجهلون الوسيلة والآلية التي يجب أن ينتهجونها عند رغبتهم في التبليغ عن فساد أو ظلم وقع عليهم، أو يجدونه في مؤسسة ما، كما إنهم يجهلون الجهة التي يجب أن تُقدم إليها الشكوى أو البلاغ، وما آلية المتابعة، وغير ذلك من الإجراءات المعقدة التي تحول أو تعوق وصول كثير من البلاغات إلى مسارها الصحيح، مما يتطلب مراقبة ومتابعة من جهة عليا تُشرف على كل الجهات المعنية باستقبال البلاغات والشكاوى بعد إحالتها إليها، لمتابعة الزمن الذي تأخذه المعاملة أو البلاغ المرفوع، وما الإجراء الذي تم اتخاذه فيها؟ وهل تم فيه تطبيق القانون والنظام والتوجهات العليا أم لا؟ وذلك يستدعي إتاحة الفرصة للفرد خلال تلك المنصة تقديم اعتراض على الإجراء المتبع الذي تجاهل حقه أو لم ينصفه أو تم تعطيله دون مبرر مقنع أو اعتبارات نظامية واضحة.

ومن المعروف أن تيسير إجراءات الوصول إلى أهدافنا المقصودة، يسهم إلى حد كبير في تحقيقها، وذلك ينطبق على كل مناحي الحياة والأعمال، وإذ إن القضاء على الفساد هدفنا المقصود الذي نسعى إلى تحقيقه بخطى حثيثة، بعد أن تجرعنا سمومه، وشهدنا آثاره المدمرة على التنمية ونتائجها، فلا بد أن تُجنّد له كل الوسائل والآليات الميسرة للوصول إليه أولا، ومعالجته والقضاء عليه ثانيا، وذلك مرهون بانتهاج السبيل الأمثل لمحاربته والقضاء عليه، والذي يتطلب بدوره السهولة والوضوح قدر الإمكان في الإجراءات المختزلة والابتعاد عن التعقيد والتداخل في مجريات المعاملة بحيث لا تعطل جهة

ما، مسار أي نوع من المعاملات، كما إن وضوح المسؤوليات يمكّن كل جهة وكل فرد من أداء دوره وتحمل مسؤوليته بالشكل المأمول، والذي يتم ضبطه جميعه بالقانون والنظام، وبه يستحق الفرد أو الجهة المساءلة والحوكمة. وبذلك نستطيع أن نعمل معا كجهات رسمية وأفراد، في منظومة تتعاون على محاربة الفساد ورصده وحوكمته، أينما كان وحيثما أختبأ وكيفما تلون وخدع.

أما ما يجري حاليا من اختلاف الجهات المُستقبِلة للشكاوى والدعاوى المختلفة من الأفراد، ودون متابعتها من جهة مرجعية خارجية عليا تُشرف على مسار إجراءات المعاملات وما تنتهي إليه، فإنه يسهم إلى حد كبير في المماطلة والتسيب والظلم من جهة، واستمرار الفساد وديمومته من جهة أخرى، وذلك لثقة الفاسدين والجهات المعنية بالفساد، بأنه لا توجد جهة خارجية نزيهة تتابع وتراقب وتحاسب على ما يجري في أروقة مؤسسات الدولة، وبين ردهات قطاعاتها المختلفة من فساد وظلم وانتهاك وتعدٍّ على توجهات الدولة العليا واللوائح النظامية فيها، ومما لا شك فيه أن ذلك ينعكس سلبا على جميع جهودنا التي تستهدف تحقيق إستراتيجيتنا الطموحة، أو تخدم بلورة رؤيتنا المستقبلية.

وحتى نكون أكثر شفافية ووضوحا، فإن المتابع لما يجري فعليا في الجهات المشار إليها والمسؤولة عن مكافحة الفساد، فإنها تستقبل المعاملات أو البلاغات لمن يُحسِن أو يستطيع الوصول إليهم، ثم تُغيّب كثيرا من القضايا أو تحفظ لديهم ضمن الملفات المهملة لأسباب مختلفة، سواء عَلِم بها المتظلم أو لم يعلم، وبذلك تموت القضايا ويفقد صاحب الشكوى أمله في العلاج والإصلاح، وبذلك يستمر الفساد، ويدوم انتهاك الحقوق، ويزداد الفاسدون إمعانا في غيّهم وطغيانهم دون حسيب أو رقيب.

ومما يجدر التنويه إليه، أن الدعوة إلى تأسيس منصة وطنية موحدة تستقبل كل أنواع الدعاوى والبلاغات والشكاوى من الأفراد عن الجهات الرسمية والقطاعات المختلفة في الدولة، ومنها تحال القضايا إلى الجهات المعنية بها، وما يستتبع ذلك من متابعة، لا يعني إلغاء دور تلك الجهات المكلفة بتلك المهمة رسميا، كنزاهة وحقوق الإنسان وديوان المظالم أو الانتقاص من مكانتها، وإنما الأمر يتطلب وجود جهة عليا مرجعية وسلطة تكون مظلة لتلك الجهات الرسمية جميعها، إضافة إلى مسؤوليتها عن الإشراف والرقابة والمتابعة لطبيعة مجريات المعاملات والدعاوى المقدمة لتلك الجهات، وما انتهت إليه، وما يتبع ذلك من إجراءات مطلوبة بحكم النظام، بما تتضمنه من مساءلة وحوكمة يتم تنفيذها على كل من يخالف النظام واللوائح الخاصة به، وبما يتعارض مع توجهات قيادتنا العليا ومساعيها في القضاء على الفساد، وما يتعلق به من مسائل مختلفة تسيء إلى منجزاتنا التنموية، وتحول دون تحقيقنا مصالحنا الوطنية، وبذلك نستطيع القضاء على الفساد بأذرعه الممتدة، وجذوره الضاربة في كل مكان.

النظام الضريبي والعدالة الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602936

مها الشهري

يعتبر النظام الضريبي صورة تعكس التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد، وهو بالتالي يعكس مدى حركة التنمية وطبيعتها، وبينما أن التنمية قابلة للتغير والتطوير فإن النظام الضريبي كذلك حتى يحافظ على صفته التي تنعكس عن تطور التنمية.

يعد نظام الضرائب إجباريا ولكنه بالمقابل عبارة عن مساهمات جميع الأطراف الاجتماعية والاقتصادية، فيقود هذا الوضع إلى تمركز نسبة الفائض لدى الدولة حتى تقوم باستعماله وتوظيفه لصالح النفقات العامة، وحتى يحقق النظام الضريبي دوره المهم في إقامة العدالة الاجتماعية فلا بد من إدراج هذا النظام ضمن خطط وطنية إستراتيجية تهدف إلى إعادة التوزيع المداخيل، حتى تساعد في ضبط المساهمات الضريبية بصفة عادلة بين الفاعلين الاقتصاديين فيها، أي أن

الأمر في مرحلة ما يتطلب دراسة الشرائح وما يمكن أن تقدمه كل شريحة بتفاوت دخلها وإمكانياتها في المشاركة الضريبية.
هناك آثار للضرائب على المستوى الاجتماعي تبرز في مستوى الاستهلاك وحل بعض المشكلات الاجتماعية كالبطالة، من أهمها أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يمكن أن تصرف لضمان حد أدنى من معيشة المواطنين لضمان تكافؤ الفرص حتى يصبح الانتفاع الأكثر لذوي الدخول المنخفضة، فالضرائب تعد أداة مالية واقتصادية واجتماعية لإحداث التغيير في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا بد من تحقق أهدافها المرجوة والمنتظرة.

كاريكاتير

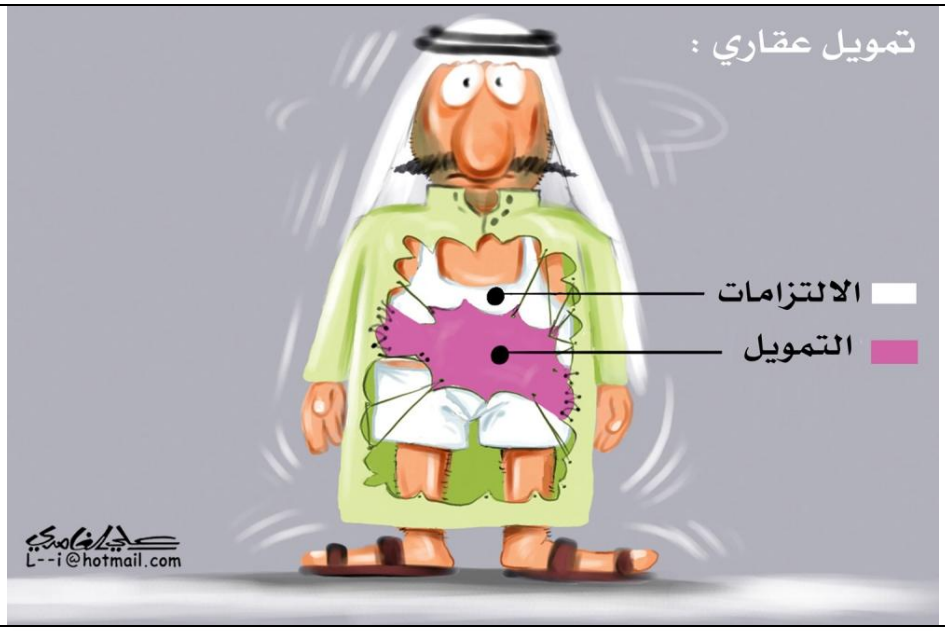

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م

http://www.al-madina.com/article/555343

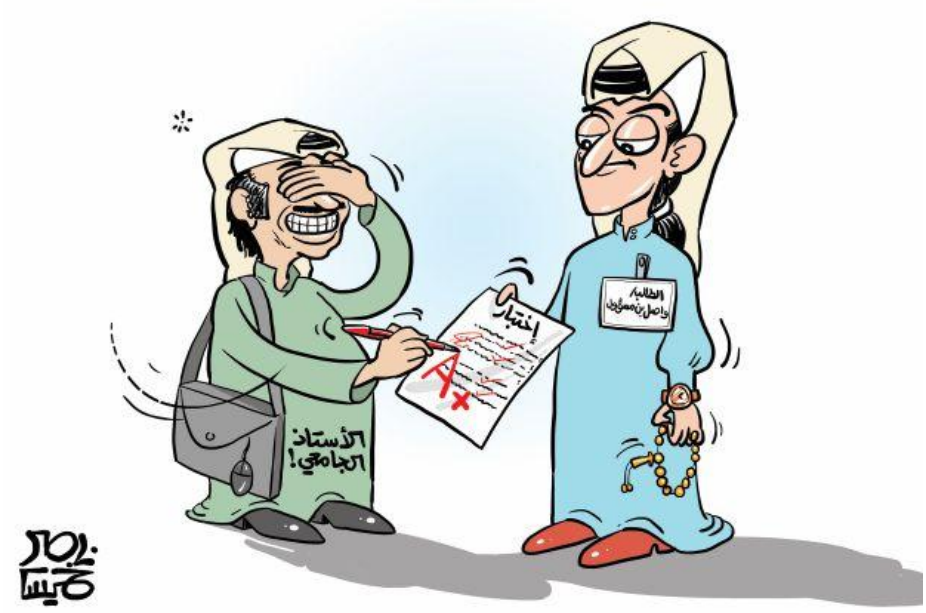

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26461813